الأمم المتحدة

A/ES-10/322–S/2006/127

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
24 February 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

مرت ثلاثة أيام على رسالتنا الأخيرة المؤرخة ٢١ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ التي أعربنا فيها لكم عن قلقنا العميق إزاء التصعيد الملحوظ للعدوان العسكري من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. غير أن الحالة، للأسف، زادت تدهورا منذ ذلك الحين وأصبحت تهدد بحدوث انهيار شامل ميدانيا وعلى جميع المستويات . فقد شهد الأسبوع الماضي زيادة النغمة العدوانية في الخطاب الإسرائيلي، وإطلاق تهديدات وإجراءات ضد الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، تبارت فيها الأحزاب الإسرائيلية المتنافسة في المزايدة على بعضها البعض، استعدادا للانتخابات القادمة، وإثبات أيها أشد عنفا وعداء في التعامل مع الشعب الفلسطيني وانتهاك حقوقه. ومن المحزن أن يتحول الدم الفلسطيني إلى ورقة رابحة في كف المتراهنين على تلك الانتخابات، وما هذه الأحداث المأساوية الميدانية سوى نذير بأن الحالة ستزداد سوءا إن لم يتدخل المجتمع الدولي على وجه السرعة وعلى نحو حازم.

فقد صعدت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الحالة على أرض الواقع بتكثيف توغلاتها في المدن الفلسطينية حيث تخضع السكان الفلسطينيين المتعرضين لها لإجراءات قاسية ولا إنسانية تستهدف حتى المدنيين والأطقم الطبية والجرحى. وفي الأسبوع الماضي وحده،

270206 270206 06-25377 (A)

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بعمليتي اقتحام عسكري شديدتي العنف لمخيم بلاطة للاجئين قرب مدينة نابلس في الضفة الغربية. وقد وصل حتى الآن عدد ضحايا هذين الاعتداءين المسلحين إلى ما لا يقل عن تسعة قتلى فلسطينيين وجرح ٧٠ آخرين من بينهم ثلاثة من أفراد الأطقم الطبية. وقد أدان العديد من المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، كمنظمة أطباء بلا حدود، هذا التصعيد الملحوظ في أعمال العنف ضد المدنيين ولا سيما استهداف أفراد الأطقم الطبية والجرحى وسد طريق المرور إليهم. وأعربت هذه المنظمات عن ذعرها للقسوة التي تعاملت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي مع سكان مخيم بلاطة المدنيين حيث قطعت طريق الوصول إليه حتى على سيارات الإسعاف، وهدمت فيه ديارا على رؤوس ساكنيها دون سابق إنذار، وقامت بأعمال قتل عشوائية استهدفت المقيمين في المخيم. وكانت الحملة ضد مخيم اللاجئين المذكور قد بدأت في أوائل الشهر الجاري وحسب ما أشرنا إليه في رسالتنا الأخيرة فإن اثنين من الفلسطينيين قتلا جراء عملية اقتحام للمخيم.

وعلاوة على ذلك، فمع استئناف إسرائيل لحملة عمليات الإعدام غير القانونية والخارجة عن الإطار القضائي ضد الفلسطينيين، أعلن ضباط كبار سابقون في جهازها الأمني أن المسؤولين الفلسطينيين المنتخبين حديثا لن يستثنوا، هم أيضا، من طائلة هذه السياسة غير القانونية. كما صدرت تهديدات رسمية بإجراءات فاجعة ضد سكان قطاع غزة لوّح فيها المسؤولون الإسرائيليون بأن باستطاعتهم قطع الكهرباء في قطاع غزة وإعادة احتلال المنطقة الشمالية من القطاع وطرد سكانها. وشهدت الأحداث في قطاع غزة أيضا تصعيدا حادا في أعمال العنف مع استمرار القصف الإسرائيلي للأحياء الفلسطينية دون انقطاع، واستمرار معاناة الفلسطينيين من هذه الهجمات، وقيام جنود الاحتلال بإطلاق النار بصورة عشوائية باتجاه المناطق المتاخمة للحدود. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة فلسطينيين وجرحت شخصا آخر في قطاع غزة في حوادث متفرقة، وأطلقت أيضا قذيفة على سيارة فيما يبدو أنه كان محاولة فاشلة لعملية إعدام خارج الإطار القضائي. وقد استُهدفت بوجه خاص في الأسبوع الماضي البلدات المحيطة بمدينتي الخليل ونابلس في الضفة الغربية حيث ألقت قوات الاحتلال الإسرائيلي القبض على ما لا يقل عن ثمانية أشخاص وجرحت عددا من الفلسطينيين في عمليات متفرقة لاقتحام المنطقة وتفتيش المنازل.

وبالرغم من أن الجانب الإسرائيلي لا يخفي عدم اهتمامه باستعادة الهدوء، أكد الرئيس محمود عباس مرة أخرى التزام الجانب الفلسطيني بإيجاد تسوية للصراع بالوسائل السلمية ودعا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى وقف عدوانها العسكري والعودة فورا

إلى طاولة المفاوضات. ومن سوء الحظ أن هذه النداءات قوبلت حتى الآن بازدراء شديد تزداد حدته كلما قرب موعد الانتخابات في إسرائيل.

كما ناشد الرئيس عباس المجتمع الدولي واللجنة الرباعية التدخل فورا ووضع حد للتصعيد الخطير على أرض الواقع بعد أن أصبحت الحالة خطيرة إلى أبعد حد و لم تعد تحتمل السكوت. وإن انعدام الشعور بالمسؤولية الذي تتسم به الإجراءات الإسرائيلية، وهذا الإصرار على الوصول بالحالة إلى مرحلة الانهيار الشامل، إنما يقيم الدليل بوضوح على الحاجة الملحة إلى توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني من هذا الاحتلال المسلح الإسرائيلي العدواني والعنيف. ثم إن من الأهمية بمكان أن يقوم المجتمع الدولي الآن بالتصدي لهذه السياسة العدوانية والإجراءات غير المشروعة المستمرة من جانب إسرائيل باتخاذ موقف حازم وجماعي. ويجب على المجتمع الدولي أن يعلن صراحة أن أرواح الفلسطينيين والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ليست شذرات تافهة تستطيع السلطة القائمة بالاحتلال أن تنبذها كيفما شاءت.

وتقع على المجتمع الدولي بموجب قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، مسؤوليات واضحة فيما يتعلق بكفالة سلامة سلوك السلطة القائمة بالاحتلال بما في ذلك امتثالها لتعهداتها والتزاماتها القانونية. ثم إنه لا بد من اتخاذ تدابير لمنع زيادة تصعيد الحملة الإسرائيلية العسكرية ضد الشعب الفلسطيني الذي يظل بلا حول ولا قوة ودون أي حماية من القوة الغاشمة لسلطة الاحتلال. باستمرار تصعيد إسرائيل لحملتها العسكرية وتكثيفها ضد الشعب الفلسطيني لن يقود بالتأكيد سوى نحو زيادة سفك الدماء واستمرار معاناة المدنيين من كلا الجانبين وهذا ما ينبغي تجنبه مهما كلف الأمر.

وترد هذه الرسالة متابعة لما ورد في ٢٣٢ رسالة سابقة وجهت إليكم، بدءا من ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بشأن الأزمة المستمرة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس. ولا تزال هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (A/ES-10/321-S/2006/123)، تشكل سجلا أساسيا يشهد على ما ترتكبه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من جرائم ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب المذكورة، وإرهاب الدولة الذي تمارسه وانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان الفلسطيني، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وعليه، وعلى سبيل المتابعة للرسائل المذكورة أعلاه، يؤسفني جدا أن أبلغكم بأنه في الفترة التي تلت توجيه رسالتنا الأخيرة إليكم، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما لا يقل

عن سبعة فلسطينيين آخرين مما يصل بعدد الشهداء الذين قتلوا اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٣ ٧٩٧ (ترد في مرفق هذه الرسالة قائمة بأسماء الشهداء الذين تم التعرف على هوياتهم).

وأكون ممتنا لو اتخذتم الترتيبات لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن ومن وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أسماء الشهداء الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية*

(الخميس، ٢٣ شباط/فبراير، الجمعة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦)

الخميس، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦

١ - محمد الشتيوي

٢ - محمد خميس عمار

٣ - حسن فتحي حجاج (٢٠ عاما)

٤ - إبراهيم محسن الصعيدي (١٩ عاما)

٥ - نعيم محمد أبو ساريس

الجمعة، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦

١ - سليمان حسن الحامدي

٢ - محمد أحمد دخان (٢١ عاما)

---

* العدد الإجمالي للشهداء الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ هو ٣ ٧٩٧ شهيدا.